



اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الذهب والفضة

المصرف	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٠٦,٠٠٠	١٠١,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٩٦,٠٠٠	٩١,٥٠٠
ذهب عيار ١٨	٨٢,٠٠٠	٧٧,٥٠٠
ذهب عيار ١٤	٦١,٥٠٠	٥٦,٥٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

ماذا وراء است شراء الحديد عن البطاقة التموينية

نضال ناجي

تتمثل بتحويل المجالس البلدية لتنظيم قوائم بأسماء الأسر الفقيرة في كل منطقة تمهيدا لاقتصاص توزيع قترات البطاقة التموينية عليهم بعد مصادقة الجهات المعنية واستبعاد الأسر التي تتمكن من الاستغناء عنها. إلى جانب صيغة إعادة التوزيع وفق الأحياء السكنية، فمن غير المنطقي أن يتساوى في هذا النظام من يسكن دارا يبلغ ثمنها مئات الملايين أو عدة مليارات من الدنانير مع من يسكن الخرائب والمقابر.

كذلك من الممكن فرز موظفي الدرجات العليا في السلم الوظيفي الذين يتقاضون رواتب ضخمة عن صفراء الموظفين تمهيدا لحصر الذين هم بحاجة فعليه لتفترات البطاقة الغذائية فلا يقل ان يتساوى من يتقاضى راتباً شهرياً يبلغ مليون دينار أو يزيد مع من يتقاضى راتباً شهرياً يبلغ ٢٠٠ أو ٣٠٠ ألف دينار، فاستبعاد الأغنياء وأصحاب الدخول العالية سيمثل إيجاد نظام عادل يوفر لشريحة الفقراء احتياجاتهم من مفرقات الغذاء الأساسية بعد اجراء مناقلة حصص غير المحتاجين وادفاتها إلى حصصهم، مما سينجم عنه زيادة كميات المخرجات الغذائية المستلمة من قبلهم وقد يدفع إلى إضافة فقرات جديدة تمس الحاجة لها، كذلك تحسين نوعيات فقرات جديدة خلال العام المنصرم.

تتحق اشد الأضرار بالافراد والأسر والاقتصاد الوطني والمجتمع. فالعراقيون بشكل عام والفقراء منهم بشكل خاص لم يحصلوا على الحد الأدنى من حقوقهم، ويتمثل العمل بنظام تقنين الحصص الغذائية (البطاقة التموينية) ما دون الحد الأدنى من حقوقهم التي يتوجب على مؤسسات الدولة توفيرها لهم، فمن العلوم ان قطاعات حكومية عديدة قد اضمحلت بشكل كامل كقطاع الخدمات والنقل والتشييد والإدارة، ولم يتبق من التزام المؤسسات الحكومية اتجاه شريحة الفقراء إلا نظام البطاقة الغذائية والتي من الممكن إعادة النظر بصيغة وآلية اشتغالها وفق رؤى عادلة تستطيع اختزال الجهد والزمن والمال المهدر في مفاصل عديدة تمر بها، كسوء التعاقد واستثناء ظواهر الفساد الإداري والمالي والارتشاء والواسطة وتردي وسائل النقل والمناولة والخرن بشكل يعيق عملياً تحسين النوعيات وطرق الخزن والتوزيع.

كذلك يتوجب إيجاد صيغة عادلة جديدة تتمثل بحصر الاستفادة من مفرقات البطاقة التموينية بشريحة الفقراء واقتصارات عليهم من غير المنطقي ان يتساوى الاغنياء والفقراء في حصص متماثلة فالأغنياء وأصحاب الدخول المرتفعة يمكنهم الاستغناء عن فقرات البطاقة التموينية ليتم إعادة توزيعها على المحتاجين لها.

ضوابط ومقترحات

ومن الممكن وضع ضوابط جديد

ضرورة اقتصادية

فالبطاقة التموينية ضرورة اقتصادية للأسرة الفقيرة، وإذا ما جرت عملية استبدال لفقرات البطاقة التموينية بمبالغ نقدية ستضاف أعباء أخرى لتلك الشريحة جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، أو سيعمد أغلب التجار إلى انتهاز الفرصة وممارسة عمليات الاحتكار والتلاعب بالأسعار بهدف زيادة أرباحهم وهذا ما درجوا عليه عبر الزمن، كون هؤلاء الناس لا يهمهم إلا جني أكبر كمية ممكنة من الأموال في أقصر فترة زمنية ممكنة، إذ ساهمت البطاقة التموينية خلال الحقبة الزمنية المنصرمة بخفض الضغوط المعيشية عن كاهل الأغلبية الفقيرة في المجتمع. لذلك تعد بمثابة العمود الأساس لعيشتهم في ظل التدهور الاقتصادي الجاري وارتفاع معدلات البطالة والتضخم النقدي وتراجع قطاع الأعمال الحرة جراء تردي الأوضاع الأمنية والتهيار المنظومة الكهربائية لذلك يعد استمرار العمل بها ضرورة قصوى وصمام أمان ومحاولة لتقليصها أو استبدالها بمبالغ نقدية محدودة تعد حالة سلبية تدفع بالأحوال المعاشية لشريحة الفقراء صوب التردي مما قد يجر معه تفاقم ظاهرة الإرهاب التي تعتمد في جانب منها على سوء الأحوال المعاشية.

توفير مخرجات البطاقة

هدف صوري

فالاتيان بإفعال غير محسوبة قد ينجم عنها ردود أفعال عنيفة

شعبية ورسمية إلى طرح آراء وتصورات بخصوص الموضوع، اثر تصريحات رسمية دعت إلى تقنين أو إلغاء العمل بنظام البطاقة التموينية بشكل استبدال نقدي أو تقليص أعداد المستفيدين من هذا النظام بالتزامن مع ارتياك كبير حد الاقتطاع المتواصل في فقرات البطاقة التموينية، بشكل يمثل عيباً مضافاً على كواهل الفقراء الذين يضطرون إلى شراء ما يتقصصهم من الفقرات الغذائية باضعاف اثمانها من ما يدعي بالسوق التجارية.

إذ يعزو المسؤولون الرسميون مظاهر التردّي والاضمحلال إلى تدهور الأوضاع الأمنية وانتشار المجرمين واللصوص على الطرق الخارجية، وتتفاقم المعضلة بتقدم الأيام مع كم من الوعود الزائفة التي لا تسمن. فهل تقرر إلغاء العمل بهذا النظام من دون مصارحة المواطنين بالامر، وعملية الارتياك بمثابة توطئة لذلك أم ان ما يدعى بالدول المانحة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية تريد إلغاء العمل بهذا النظام، لا اعتبارات ما يدعي بالاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق وشروط الإقراض التي تكبل الاقتصاد العراقي المقل بالديونية الخارجية ومطالب التعويضات غير المنطقية ومظاهر الركود والبطالة والفقر المدقع والحرمان.. ضارين عرض الحائط مصالح الأغلبية الفقيرة في المجتمع؟

التي عانت شتى صنوف الحاجة والحرمان والعوز المادي ولفترة زمنية طويلة.

انصرمت حقبة زمنية تبلغ نحو ١٥ عاماً على بداية التجربة الثانية للعمل بنظام التقنين الغذائي (نظام البطاقة التموينية) فبعد غزو الكويت في عام ١٩٩٠ عرف العراقيون هذا النظام ، الذي عمل به لأول مرة بأبنا الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩، ١٩٤٥، جراء صعوبات النقل البحري وقت ذاك ، إذ تعرضت البواخر المدنية التي تنقل المواد الغذائية لنيران اساطيل الدول المتحاربة.

اعتمدت السلطة السابقة نظام العمل بما يدعي البطاقة التموينية، لعدة أسباب تلخص بمقاصد سياسية وأمنية تتمثل بالامساك بعصب الحياة الرئيس (الغذاء) للشعب والسيطرة عليه من قبلها مركزياً ومعاقبة معارضيتها بحرماتهم من الغذاء بعد فترة من سياسة التجويع والحرمان، إلى جانب جمع أكبر كمية ممكنة من المعلومات

والعناوين عن أفراد الشعب بواسطة هذا النظام، لاحكام السيطرة والوصول إلى الأفراد والعوائل من قبل الأجهزة الضمنية باقصر فترة ممكنة.

اهتزاز

بعد ٢٠٠٣ / ٤ / ٩ تعرضت البطاقة التموينية للاهتزاز ومظاهر الاضمحلال ولا تزال، بشكل أمسى يؤدي الشريحة الكبرى في المجتمع (شريحة الفقراء)، ما دعا أوساط

وأخيراً تم تنفيذ صفقة أسهم المصرف الصناعي!

وحين يتواصل الحديث عن تداولات سوق الأوراق المالية وتأكيداً لما ذهبتنا إليه في مواقف عدة من مقالاتنا مقصودة من قبل أطراف شتى: شركات أو وسطاء أو مساهمين، يتحلب ان يكون لإدارة السوق، فضلاً عن هيئة الأوراق المسؤولة قانوناً عن سلامة أداء السوق الحضور الكفيل بكشف أية مخالفة.

وتجسيدا لآشرات حذرنا فيها من تلك الممارسات خاصة إذا ما كانت متعمدة، فقد كتبنا قبل أيام لعودة أخرى مشوبة بالظنون حين حاول المصرف الصناعي استئناف تسويق الأسهم التي يمتلكها بأسلوب (الأمر الخاص) الذي يتم فيه بيع كميات هائلة تكررت في حينها لمرتين بيعت خلالها مليارات ونصف المليار سهم خاصة بشركة بغداد للمياه الغازية بأسلوب تجاوز السياقات السلمية، ثم عادت إدارة المصرف لتبيع نصف مليار آخر من أسهم المصناعات الغذائية والأسلوب ذاته، لكن منافساً معيناً فطن للعبة ففسر قرار البيع وتم تأجيل الصفقة، لكن ما حدث مؤخراً يؤشر لأكثر من علامة استفهام عندما عرضت الشركة من جديد وكان السعر السائد تداول السهم نفسه هو أربعة دنانير ونصف، لكن الأمر الخاص الذي عرض على اللوحة ثبت سعر البيع بخمسة دنانير، لكن المنافس الجديد وكان

حسام الساموك

مصرف البركاء تدخل ليرفع سعر الطلب إلى عشرة دنانير في سابقة غير مهودة، وقد تم بالفعل تنفيذ صفقات صغيرة حول هذا السعر، مما حمل المستثمر المشارك في الأمر الخاص ان يحاول الانسحاب لكن إدارة السوق وفي موقف يحسب لها اعترضت على ذلك، واستمرت التجاذبات حتى تم تنفيذ الصفقة لصالح مصرف البركاء بمبلغ (١١,٢٠٠) ديناراً للسهم، أي بما يزيد على مئة وعشرين بالمئة تقريباً على السعر المتداول وسط دهشة المستثمرين، إلى الحد الذي انخفض السعر المنفذ للسهم نفسه في الجلسة التالية إلى خمسة دنانير مما وضع العديد من التصورات عن الجهة القائمة وراء الشراء إلى حد افتراض انها جهة أجنبية تتخفى وراء أسماء مستثمرين عراقيين بانتظار تحولات أو تطورات محتملة!

لكن ما يهمني في هذا الصدد صواب ما سبق ان نبهنا المصرف الصناعي اليه في أكثر من مناسبة.

وعبر عمودنا اليومي حول جدوى تبديد (ثروة) المصرف الصناعي عبر أسلوب (الأمر الخاص) إلى الحد الذي يتابع فيه تلك الأسهم بصفقات خاسرة وكيف ان مثل الصفقة الأخيرة ضاعفت سعر مبيعات تلك الأسهم إلى أكثر من مئة بالمئة.

هذا من جانب والجانب الآخر هو السر الكامن في مخالفة إدارة المصرف للثوابت المعتمدة في تسويق الأسهم التي تمتلكها حينما تعتمد وسيطاً أهلياً في الترويج لها وتنفيذ صفقاتها في حين يفترض ان يعتمد في بيع الأسهم الحكومية أحد الوسطاء التابعين للمصارف الحكومية داخل ساحة التداول كالفردان أو الرشيد أو العفاري، مما يعرض الصفقة مهما بلغت درجة سلامتها إلى التشكيك في آلياتها.

مجلس محافظة البصرة، يفرض رسوماً إجبارية على المواد والسلع المستوردة عبر موانئها

بغداد / كريم الحمداني



في خاتمة الفساد الإداري والمواطن العراقي سيكون الصحية في كل الأحوال. اما هشام عبد الله صاحب معروض بغداد لتجارة السيارات فقال ان فرض الرسوم بمختلف التسميات على السلع والبضائع في المنافذ الحدودية إذا ما استثنينا رسم اعمار العراق البالغ ٥% الصادر بقرار نجد ان الرسوم الأخرى مثل رسم اعمار البصرة ورعاية أسر الشهداء البصرة والعوائد الجشعي لتجارة الاثاث ان مجلس محافظة البصرة يفرض مبالغ ضخمة على السلع والبضائع المستوردة عبر ميناء البصرة إذ يفرض مبلغ عشرين دولاراً على كل حاوية باسم رسم اعمار

وتصل إلى المستهلك محملة بتلك الضرائب. وأشار اليلداوي اما اليوم والعالم فقد أخذت ترد إلى العراق مواد وسلع مستوردة وبأسعار مشجعة لا تخضع لضرائب ورسم باستثناء رسم اعمار العراق البالغ ٥% ويشمل جميع المنافذ الحدودية وهو رسم قانوني صادر عن الدولة، وان فرض رسوم وضرائب مستحدثة في بعض المنافذ الحدودية ثلثاً يحصل الآن يجب ان تكون مركزية ويقاؤون، لكي تبعد الشك والشبهات عن المتعاملين. وقال السيد حيدر اسماعيل المدير الفوض لشركة الجشعي لتجارة الاثاث ان مجلس محافظة البصرة يفرض مبالغ ضخمة على السلع والبضائع المستوردة عبر ميناء البصرة إذ يفرض مبلغ عشرين دولاراً على كل حاوية باسم رسم اعمار

أثار رسم اعمار البصرة الذي يفرضه مجلس محافظة البصرة وحدة التسمية الاقتصادية على السلع والبضائع المستوردة عن طريق ميناء البصرة بنسبة ٢% قلق ودهشة التجار والمستوردين الذين تساءلوا عبر (الحدث الاقتصادي) عن القانون الذي يتم بموجبه فرض هذا الرسم الاجباري وهل هناك تعليمات صادرة من السلطات المركزية يفرض هذا الرسم. السيد ثابت اليلداوي رئيس اتحاد المستوردين والمصدرين العراقيين قال عن هذا الموضوع، عادة الرسوم والضرائب تشكل عبئاً على المستهلك ويكون دائماً هو الضحية فقد شكلت الضرائب في عهد النظام السابق التي كان عددها خمسا وعشرين ضريبة تحت أسماء واشكال وأساليب مختلفة تفرض على البضائع والسلع المستوردة

بغداد / رياض القره غولجا

وعدم السماح بنقلها بين المحافظات لخطورتها على الصحة العامة إلى جانب منع تداول الطيور البرية مع دواجن الحقل، والابتعاد عن تربية البط وباقي الطيور المائية قرب تلك الحقول. وأشار إلى استيراد عدد تشخيصية وفق إجراءات عاجلة وتوزيعها على المحافظات لتخض عينات عشوائية من حقول الدواجن والطيور المهاجرة التي تدخل القطر. وحث المستهلكين العراقيين على عدم تناول الطيور المائية أو منتوجات الدواجن المستوردة لاحتمالية اصابها أو نقلها لفايروس انفلونزا الطيور في الوقت الذي أكد خلو منتجات الدواجن العراقية بمختلف أنواعها من هذا المرض. وأعلن وزير الزراعة عن وجود خروقات في بعض المحاجر

بمتابعة هلاكات الطيور في الحقول والحالات المرضية والوقوف على أسباب تردي الإنتاج في هذه الحقول على مستوى العراق، مبيناً أن تشكيل غرفة العمليات الدائمة التي تضم اساتذة من وزارة التعليم العالي وكلية الطب البيطري تهدف إلى متابعة آخر المستجدات والمعلومات وتحليلها ووضع الإجراءات الكفيلة بمعالجتها، مع تفعيل آليات مراقبة تطبيق قرار مجلس الوزراء بمنع استيراد لحوم الدواجن والبيض وعدم السماح بدخول الطيور الحية من جميع الدول التي ظهر بها المرض وبناء على معلومات منظمة (OIE) وفيما يتعلق بالاجراءات الأخرى التي اتخذتها وزارة الزراعة للتصدي لهذا الفايروس تقرر منع عرض أو بيع الطيور البرية وحث المواطنين على عدم تناولها



ميدنية لتطمين من يظهر في انتاجه هذا المرض وتسول له نفسه التكتف عليه كي لا يتكبد خسائر اقتصادية في حالة اطلاقه وبما يعزز الاجراءات الهادفة للسيطرة على هذا الفايروس القاتل في حالة ظهوره في العراق. وبيضيف وزير الزراعة انه على الرغم من خلو العراق من هذه المرض حتى الآن، إلا ان الفرق البيطرية تقوم

بعد ظهور أزمة انفلونزا الطيور في جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧ وحتى الآن تمزاد اهتمام ببالغ بهذا المرض من شأنه الزراعة الاقتصادية ام الصحية باعتباره احد الامراض العابرة للحدود مما يعقد من طرق السيطرة عليه ويضع الكثير من المنظمات الوطنية والعالمية في موقف صعب نتيجة عدم الدقة في طرح وعرض الكثير من الحقائق العلمية والوبائية، وفي ضوء التساقيات والاجراءات الحكومية العراقية الاحترافية لمنع دخول انفلونزا الطيور إلى البلد بعد ظهور اصابات في دول الجوار أكد وزير الزراعة الدكتور علي حسين البهادلي ان مجلس الوزراء قرر تعويض اصحاب الحقول التي يتم حرقها بهدف القضاء على بؤرة المرض في حالة ظهوره، كمحاولة

وزير الزراعة يعلن

مجلس الوزراء يقرر تعويض اصحاب الحقول إذا ما أصيبت

وزير الزراعة يعلن مجلس الوزراء يقرر تعويض اصحاب الحقول إذا ما أصيبت